تعدد نسخ سيبويه وأثره في اعتراضات المبرد في الانتصار

Multiple versions of Sibawayh and its impact on understanding Al-Mubarrad in Al-Intisar

سجى محمد علي عبد(*)
Saja Mohammed Ali Abd
saja.muhammed@uoanbar.edu.iq
أ. د. محمد جاسم عبد(**)
Prof. Dr. Mohammed Jassem Abd
أ.د: أحمد عبد الله حمود(***)
Prof. Dr. Ahmed Abdullah Hammoud

الملخص

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على تعدد نسخ كتاب سيبويه، وأثرها في اختلاف الأفهام التي وصلت منها إلى تخطئة سيبويه، واتبع البحث في عرضها المنهج التحليلي التاريخي مبتدِئًا بقول سيبويه ثم بيان فهم المبرد، ورد ابن ولاد عليه ثم إلى شراح الكتاب مجتهدين في ترجيح الروايات، وبيان أقرب الأفهام إلى سياق سيبويه.

الكلمات المفتاحية: نسخ سيبويه، اعتراضات المبرد، الانتصار، فهم النصوص.

(*) قسم اللغة العربية - كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة الأنبار.
(**) قسم اللغة العربية - كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة الأنبار.
(**) قسم اللغة العربية - كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة الأنبار.

Abstract

The research aims to shed light on the multiplicity of versions of Sibawayh's book, and their impact on the difference in understandings that led to Sibawayh's error. The research followed the historical analytical method in presenting it, starting with what Sibawayh said, then Al-Mubarrad's understanding, Ibn Walad's response to him, then to the book's commentators, striving to weigh the narrations, and clarifying the closest understandings to Sibawayh's context.

Keywords: *Versions of Sibawayh, Al-Mubarrad's objections, Al-Intisar, Understanding texts.*

مشكلة البحث

إنَّ البحث في نسخ كتاب سيبويه ذاتُ أهميةٍ عالية، وتكمن أهميته في معالجة مشاكل نصوص سيبويه، وبيان أثر تعدد النسخ في اختلاف الأفهام فالفارزة، والمعقوفة لها أثر في فهم عبارة سيبويه؛ لذا قد تجد بعض الأخطاء في التحقيقات، والطبعات؛ لغفلة المحققين عن فهم عبارة سيبويه، ولو رجعوا إلى اعتراضات المبرد، ورد النحاة عليها علِمُوا موطنها، وبمثل هذه الأبحاث التي تحتاج إلى جهدٍ ووقت واستعانة بمخطوطات للوصول إلى نتفٍ تعيننا على فهم كلام سيبويه تُثرى المكتبات العربية.

أهم النتائج التي توصل إليها:

إنَّ تحقيق الكتب يحتاج إلى علم، وكثرة اطلاع في نسخ الكتاب، ورواياته، واختلاف الشراح فيه؛ لدقة الكتاب، فالفوارز، والأقواس قد تؤثر في فهم النص كما في (لبيك).

بعض النصوص التي يرد فيها المبرد على سيبويه بسبب السقط، ويتنبه ابن ولاد إلى أنَّها جرت مجرى السهو لكنْ لا ينبه إلى أنَّها سقطت من نسخته.

قد لا يتنبه ابن ولاد إلى الخلل في نسخة المبرد؛ لأنَّ ما ورد في النسخة يطابق كلام سيبويه في غير موطن.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فيعد كتاب سـيبويه قرآناً نحوياً- كما هو معلوم- واعتنى به العلماء عناية فائقة ،وحرصوا على أن يأخـذوا الكتـاب من أفواه المقرئِين كي لا يقال عنهـم (صُحُفي)-ويعنون بها من يقرأ من الصُحُف، ولا يأخذ العلم مشـافهة عن العلماء، وصار لكل نحوي قرأ على الأخفش نسـخة ، وعلَّقوا عليها وحشُّوها، وحرصوا على أنْ لا يختلط مع كلام سـيبويه، فإذا علَّق أحدهم على كلامه وضع رمزاً كي يحفظ قوله عن قول سيبويه، وكانوا يذكرون سند الرُّواية ليحفظوا سنده ويقووه ، فأشبه عملهم عمل أهل الحديث، ومع هذا العمل لم يسـلم كلام سـيبويه من التغيير بالزيادة والنقص ويرجع هذا إلى النساخ، فلم يتمكنُّوا من فصل الحواشـي عن كلام سـيبويه، ولكنَّ العلماء تَنبَّهُوا فكانوا يشيرون إلى أنَّ هذا ليس من كلامه، وعلى الرغم من ذلك ما زال في طبعات الكتاب بعض أوجه القصور؛ لعدم توفر نسخ عديدة لمُعَارَضَة النصوص، فتجد –على سبيل المثال-نصاً مثبتاً في طبعة هارون والعلماء أشاروا إلى أنَّها من زيادات المبرد، وقد يغفل المحققون عن فهم عبارة سـيبويه؛ لذا يضعون الأقواس في غير محلها مثل: (لبيك) التي ذكرها سيبويه في باب الرفع، وغلَّطه المبرد، وفي الأصل (لبيك ، وخير بين يديك) جملة واحدة، ولكنَّ المحققين يضعون (لبيك) بين معقوفتين، و(خير بين يديك) في معقوفتين.

وما من ريبٍ أنَّ البحث في تعدد النسـخ له أهمية كبيرة ؛ لأنَّه يبين النقص، والزيادات في النسـخ وأثرها في اختلاف الأفهام التي أدت منها إلى تخطئة سـيبويه كما فعل المبرد إذ جمع مسـائل الغلط في كتاب أسماه (أغلاط سيبويه)، وكان من بين أسباب تلك التخطئة اختلاف نسخ الكتاب؛ لذا آثرت الباحثة أن يكون العنوان: (تعدد نسـخ سـيبويه، وأثره في فهم المبرد في الانتصـار)، وحاولت الباحثة فيه أنْ تبين أثر هذا التعدد في اختلاف الفهم عند المبرد، وردود ابن ولاد عليه، ثمَّ مقارنته مع شراح الكتاب مصدِّرَةً السيرافي كونه أهمَّ شروحِ الكتاب.

الدراسات السابقة:

بعـد البحـث في الرسـائل والمؤلفات لم يتبين أنَّ هناك دراسـة درسـت أثر تعدد نسـخ الكتاب في اعتراضات المبرد إلا أنَّ هناك تناولات عن النسـخ عامة فتحت لنا الباب إلى هذا الموضوع ومن هذه الدراسات:

١- شواهد الشعر في كتاب سيبويه: د. خالد عبد الكريم جمعة، ط٢، الدار الشرقية-القاهرة، ١٤٠٩-١٩٨٩.

٢- كتاب سيبويه، وشروحه: د. خديجة الحديثي، ط١، مطابع دار التضامن–بغداد١٣٨٦-١٩٦٧.

٣- نظرات في كتاب سـيبويه: د. ماهر عباس جلال، بحث منشـور في مجلة التراث العربي بدمشـق، العددان٨٣، و٨٤(جمادى الآخرة)١٤٢٢ه(أيلول-سبتمبر) ٢٠٠١، ص٢٨٩-٣٠٠.

٤- تعدد نسـخ كتاب سـيبويه وأثره (دراسة تطبيقية على شرحي الكتاب للسيرافي والفارسي): عبد الله

بن عثمان بن عبد الله اليوسف، العام الجامعي: ١٤٣٧-١٤٣٨ه.

منهج البحث:

اتبع البحث المنهج التحليلي التاريخي وكان عمل الباحثة كالآتي:

- نقل نص سيبويه من طبعة هارون ثم معارضة النص مع طبعتي بولاق والبكاء إن كان هناك خلاف بين الطبعات.
- معارضة النص بين نسخة المبرد وابن ولاد ونسخ شراح الكتاب ليعلم الزائد والناقص منها.
- عناية البحث بردِّ ابن ولاد على المبرد؛ لأنَّ أغلاط المبرد وصلتنا من انتصار ابن ولاد ثم إلى شراح الكتاب.

تمهيد

عنى العلماء بكتاب سيبويه عناية فائقة؛ لأنَّه أولُ كتابٍ يصل إلينا جمع فيه سيبويه النحو ،فأصبح قرآناً يستحيي من أراد التأليف من بعده ،وطار به العلماء تدقيقاً وتمحيصاً ،وحرص كل واحدٍ منهم أنْ يأخذ كتاب سيبويه عنه، ولكنَّه فارق الحياة قبل أنْ يقرأه على تلامذته فأخذوه عن الأخفش الذي لازم سيبويه مدة طويلة من حياته، فقرأ عليه الكتاب ورُوِيَ عنه أنَّه قال :»كان سيبويه إذا وضع شيئًا من كتابه، عرضه عليَّ، وهو يرى أنَّي أعلم منه، وكان أعلمَ منِّي، وأنا اليوم أعلمُ منه « [الزبيدي، ١٩٧٧م،٦٧، والقفطي، ١٩٨٢م، ٤/ ٣٥٠].

وممَّن قرأ على الأخفش أربعة هم:

أبو الحسن الكسائي (١٨٩ه) [الزبيدي، ١٩٧٧م،: ٧٣]، وأبو عمر الجرمي (٢٢٥ه) [الحموي، ١٩٩٣م، ٤/ ١٤٤٣]، وأبو عثمان المازني(٢٤٩ه) [الزبيدي، ١٩٧٧م،: ٨٧]، وأبو حاتم السجستاني(٢٥٥ه) وقرأه على الأخفش مرتين [الأنباري، ١٩٨٥م،: ١٤١]، وابن خلكان، ١٩٩٤م، : ٤٣٠/١]، وتولى أبو عثمان المازني والجرمي نشر هذا الكتاب بإقرائه على تلامذتهم منهم : التوزي عبد الله بن محمد (٢٣٠ه) [السيرافي، ١٩٦٦م،: ٦٥]، والرياشي(٢٥٧ه) [الزبيدي، ١٩٧٧م،: ٨٧]، والمبرد الذي يعد صاحب الفضل الأكبر بنشر كتاب سيبويه فتفرعت عن الروايات على النحو الآتي :

١- رواية السيرافي: روى السيرافي عن طريقين:

أ-السيرافي عن مبرمان [السيرافي، ١٩٦٦م: ٧٠] عن المبرد عن الجرمي والمازني عن الأخفش عن سيبويه.

ب- السيرافي عن ابن السراج [السيرافي، ١٩٦٦م: ٢٤٩٨] عن المبرد عن الجرمي والمازني عن الأخفش عن سيبويه.

٢- رواية الفارسي: روى الفارسي عن طريقين:

أ-الفارسي عن الزجاج [السيوطي، ٢٠٠٤م: ٤٩٦/١] عن المبرد عن الجرمي والمازني عن الأخفش عن سيبويه.

ب- الفارسي عن ابن السراج عن المبرد عن الجرمي والمازني عن الأخفش عن سيبويه.

٣- رواية الرباحي (محمد بن يحيى): روى الرباحي عن طريقين:
أ- الرباحـــي عـــن النحاس [القفطـــي، ١٩٨٢م، ٣/ ٢٣٠]، [والزبيـــدي، ١٩٧٧م: ٢٧٧]، عن الزجاج [الأنباري، ١٩٨٥م، ٢٥٣] عن المبرد عن الجرمي والمازني عن الأخفش وسيبويه.
ب- الرباحـــي عن ابـــن ولاد [القفطـــي، ١٩٨٢م، ٣/ ٢٣٣] عن الجرمي والمازنـــي عن الأخفش عن سيبويه.
٤- رواية أبي نصر القرطبي: روى أبو نصر القرطبي عن طريقين:
أ- أبو نصر القرطبي عن القالي [ابن خروف، ٢٠١٠م، ١١١] عن ابن درستويه [الزبيدي، ١٩٧٧م: ١١٦] عن المبرد عن الجرمي والمازني عن الأخفش عن سيبويه.
ب- أبو نصر القرطبي عن الرباحي عن ابن ولاد (الابن؟) [الزبيدي، ١٩٧٧م: ٣١١] عن أبي الحسين بن ولاد (الأب) عن المبرد عن (الجرمي والمازني) عن الأخفش عن سيبويه.

وصار لكل نحويٍ نسخةٍ يقال لها : رواية فلان، ويعني بها ما رواه النحوي دون تصرف منه، وقد يتصرف بها ويحرِّرَها ويدقِّقَها، فيطلق عليها كتابه، فإذا أطلق (كتابه) يعني بها النسخة التي ارتضاها صاحبها مما حرَّرَها من كتاب سـيبويه؛ لذا يقـال : كتاب الجرمي، وكتاب أبي العباس، وكتاب ثعلب، وكتـاب أبي بكر بن السـراج، وكتاب الرباحي، أما نسـخة فلان، فإنَّها تُطلـقُ على الأمرين، وتعدُّ هذه الكتب من أهم أسـباب اختلاف نسـخ سـيبويه فيما بعد [الفارسي، والزمخشـري، ٢٠٢١م،: ٥٩/١] ؛ لحرصهم على إقراء كلام سيبويه لتلامذتهم، فعلقوا عليها، وحشُّوها، ومع مرور الوقت تداخلت مع كلام سـيبويه، ولمَّا كثُرت نسـخ الكتاب لم يستطع النساخ، فصلَها عن كلام سيبويه على الرغم من حرصهم الشـديد بإضافة رمز على قائل التعليق، أو الحاشـية، فعلى سبيل المثال: ما كان علامته (مح) أو (س) فهو للمبرد، و(ب)أبو بكر السـراح، و(فا) ابو علي الفارسي، و(ح) الزجاج [الفارسي، والزمخشري، ٢٠٢١م،: ٥٩/١-٧٠] ،ولكنَّ الشـراح انكبوا في بيان التعليقات الزائدة على كلام سـيبويه، ومن أشهر تلك الشـروح (تنقيح الألباب) لابن خروف الذي حرص على جمع نسـخ سـيبويه، وبيان الفروق فيما بينها، وقد أوضح أنَّ النحاة قد يشـيرون إلى ما زادوه على كلام سـيبويه، وفي هذه دلالة على الزيادات في الكتاب، فقد ذكر في (باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي)على شـاهد سـيبويه القرآني، وهو قوله تعالى:﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡمَوۡتَ ٱلَّذِي تَفِرُّونَ مِنۡهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمۡۖ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ» «قُلۡ إِنَّ ٱلۡمَوۡتَ ٱلَّذِي تَفِرُّونَ مِنۡهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمۡۖ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ»ً[سـورة الجمعة، الآية ٨] أنَّ المبرد زاد على كلام سـيبويه معترفاً بوضعه إياها قوله تعالى»﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ» [سورة البروج، الآية ١٠] قال: «ووقع في الشرقية قال أبو العباس :أنا وضعتها في الكتاب، قلت: ليس فيها معنى زائد على ما تقدَّم» [ابن خروف، ٢٠١٠م، ٢٠٣]، والسيرافي اجتهد في بيان الزيادات في النسـخ، وعارض بنسـخة مبرمان خاصة إذ قال في باب (ما جاء شاذا ممَّا خفَّفُوه على ألسنتهم، وليس بمطَّـرد) : «وفي نسـخة أبي بكر مبرمان زيادة على كثير من النسـخ، وذلـك قولك معنبر وبالحارث وعلماء بنو فلان» [السيرافي، ٢٠٠٨م،: ٤٦١/٥].

وعلى الرغم من تفرع الروايات عن المبرد ومساهمته في نشر كتاب سيبويه لكنَّه حاول تخطئة سيبويه في كثير من المواطن، وألف كتاباً في صباه للردِّ على سيبويه، ولم يصل إلينا، ولكنَّ الذي وصل إلينا (الانتصار) الذي جمع فيها ابن ولاد مسائل المبرد؛ لِيرُدَّ عليه دفاعا عن سيبويه ونقل عنه ابن جني أنَّه ألَّفَه في أيام الحداثة، ورجِعَ عنه [ابن جني، ١٩٥٣م، : ٢٠٧/١] لكنَّه لم يرجع إلا في مسائل معدودة وكان لتعدد نسخ سيبويه أثراً في اعتراضاته، وتصدَّى لها ابن ولاد بمعارَضَة النسخ، وبيان الاختلاف في رده وهذا يدل على عناية العلماء بتدقيق نسخ سيبويه وتمحيصها، ومن هذه المسائل التي نقد المبرد سيبويه لاختلاف نسخته، (هو قائماً رجلٌ) إذ نقده لأنَّه لم يجز(هو قائمًا رجل)، وادعى انَّه نقض نفسه؛ لأنَّه أجاز نصب قائما على الحال في(هذا قائمًا رجل)على حد(هذا رجل قائمًا).

وردَّ عليه ابن ولاد مستنداً بقرينة المعنى، فأقرن الحكم بالمخاطَب، وهذا يدل على مراعاة النحاة لمقتضى الحال، ويدل على أنَّ ذهن ابن ولاد ينصرف إلى زويا بلاغية، ويضع المخاطَب نصب عينيه عند بناء الحكم أو عند تأويل حكم قال : «وليس هذا مثلَ : (هو رجلٌ قائماً)؛ لأنَّه ليس كل الناس يعرِف زيدًا إنَّما يعرفه بعض، ويجهله بعض، وليس رجلٌ كذلك، وما أشبهه من النكرات، وإنَّما صار الكلام محالا في (زيد) ونظائرِه؛ لأنَّك إذا قلت: (هو زيدٌ قائماً)، فإنَّما تعرف المخاطب في نفسه إذا كان لا يعرفه إذا حل عندك محلَّ من لا يعرِفه، ولم تُرِدْ تنبيهه على فعلٍ من أفعالِه، أو وصفٍ من أوصافِه، ولم يجز أنْ تأتي بالحال، وأنت تريد هذا المعنى ولو أتيت بالحال، وأنت تريد هذا المعنى لعرفته في نفسه فقلت: (هو زيدٌ منطلقا)، لكنت كأنَّك قلت: (هو زيد) في هذه الحال، فأوهمت أنَّه ليس زيداً، إذ لم يكن مبهما...» [ابن ولاد، ١٩٩٦م،: ١٣٥]،وهو في هذا يتأول النص ويقر بوجود هذا المثال في كتاب سيبويه على الرغم من أنَّه غير موجود في الكتاب، فاعتراض المبرد تولَّد بسبب الاختلاف في النسخ، ومن هنا تنبَّهَ السيرافي إلى وجود اختلافٍ في الروايات؛ لذا اختلف فهمه عن المبرد وابن ولاد، ولم يُسْهِبْ في الردِّ عليه قال: «ووقع في النسخ (هو قائما رجل)، فهو عندي سهو تناسخه الناس ولم يعتقد، ونصبُهُ إنْ جاز بشيء متأولٍ بعيد، كأنَّ قائلا قال: على أي حالٍ زيد رجل؟ يريد من الرّجلة والشهامة، فقال المجيب: هو قائما رجل، أي إذا كان قائمًا، كما يقال: هذا يسرا أطيب منه نحرا» [السيرافي، ٢٠٠٨م،: ٤٥١/٢] وهذه الرواية وردت في نسخة ابن السراج [اليوسف، ٢٠١٦م،: ٧٠]، ويبدو أنَّ الرواية التي عمدها السيرافي غير روايتهم؛ لذا توصل إلى أنَّها من سهو النساخ ، إذ ذهب الرماني مذهب ابن ولاد وأخذ بتوجيه (هو قائماً رجلٌ) على أنَّ (هو) كناية عما فيه معنى الفعل كأنَّه ذكر هذا أو ذاك فقلت: (هو قائماً رجلٌ)، وصار بمنزلة قولك : (هذا قائماً رجلٌ)، ولو كان كناية عن العلم، والجنس لم يجُز ،كما لا يجوز :(زيدٌ قائماً) ، ولا (الإنسان قائماً رجُلٌ) [الرماني، ١٩٩٨م،: ١٠٤٧/٢].

وعدَّها محمد عبد الخالق عظيمة من المسائل التي رجع عنها؛ لأنَه أجاز مجيء الحال من النكرة في المقتضب قال: «وذلك قولك (مرَرْت برجلٍ ظريفٍ)، فوجه هذا الخفض؛ لأنَّك جعلته وصفاً لما قبله، كما أجريت نعت المعرفة عليها، وإن نصبتَ على الحال جاز" [المبرد، ١٩٧٩م: ٢٨٦/٤].

ولا ترى الباحثة أنَّ هذه من المسائل التي رجع عنها؛ لأنَّ مفادَ اعتراض المبرد بيانُ أنَّ كلام سيبويه فيه تناقض، ولم يُرِدْ أنْ يُنكرَ جواز مجيء الحال من النكرة ،ولكن الذي دفع عبد الخالق إلى

هـذا ردُّ ابـن ولاد، وهذا ناتجٌ عـن اختلاف في الفهم، ثم أنَّ المثال فـي المقتضب غير الأمثلة التي في الانتصار؛ لأنَّ(هذا رجلٌ قائماً) العامل فيها التنبيه، أو الإشارة؛ لذا أجيزت كما ذكر السيرافي ثم حملوا (هـو قائماً رجـلٌ) على معنى الفعل، وصار بمنزلـة (هذا رجلٌ قائمـاً)، وإذا كان في معنى الجنس لم يجز، والمثال الذي استشـهد به المبرد في المقتضـب العامل فيه(الفعل) وليس كناية عن العلم والجنس [السـيرافي، ٢٠٠٨م،: ٤٥١/٢]، فيظهر من كلام السـيرافي أنَّ مجيء الحال من النكرة عند سـيبويه ليس في كل حال، فذكر في معرض شـرحه أنَّ(هذا قائما رجل) أجيزت للتنبيه، والإشـارة و(في الدار رجـل قائما) أجيـزت؛ لأنَّ العامل فيها الظرف، والاختيار الصفة ، فالمتأمل يلحظ أنَّ السـيرافي ذكر مثالًا (في الدار رجلٌ قائماً) ؛لأنَّ سيبويه أجاز مجيء الحال من النكرة في غير موطن نقلاً عن الخليل مُمَثِّـلاً بالظـرف فعرض لها بهذا المثال: «ومثل ذلك: مررتُ برجل قائمـا، إذا جعلتَ الممرورَ به في حال قيامٍ، وقد يجوز على هذا:(فيها رجلٌ قائما)، وهو قول الخليل (رحمه الله)» [سـيبويه،١٩٨٨م : ٢/ ١٢٢].

وهنـا يتضح للقـارئ أنَّ المبرد أجاز نصب (مرَرْتَ برجلٍ ظريفٍ) تبعًا لسـيبويه، وهذا يعني أنَّه ليـس رجوعاً، ولكـنَّ العامل في الحال في (هو قائماً رجلٌ) غير العامـل في (مررت برجلٍ ظريفٍ)، وهذا علة اعتراضه، وكما يقول السيرافي: «الحال من المعرفة كالحال من النكرة فيما يوجبه العامل» [السيرافي، ٢٠٠٨م: ٤٥١/٢].

ونخلص من هذا أنَّ الأفهام اختلفت ليس في كلام سيبويه فحسب بل في كلام المبرد ، وأنَّ المحدثين تكلمـوا فـي جواز مجيء الحال من النكرة في العموم، وبناءً على هـذا حكموا بتراجع المبرد ،[هامش المبرد، ١٩٧٩م،: ٢٨٦/٤]، وهامش ابن ولاد، ١٩٩٦م،: ١٣٥، ومازن الزيدي، والقرشي، ٢٠٠٦م، ٣٢٠-٣٢١]، واتجه ذهن الباحثة إلى أنَّ المبرد، والسـيرافي خصوها فيما يوجبه العامل فيما إذا كان علمًا أو جنسًا أم إذا كان فيه معنى الفعل أو الظرف والصفة؛ لذا لا ترى الباحثة أنَّ هناك تراجعًا، وابن ولاد يرى أنَّ سيبويه أجازها، وتأولها مراعيًا المخاطَب.

ومن ذلك نقده له لتعليله ترتيب أقسام الكلام ناقلاً نصه: «ومن ذلك قوله في باب عدد ما يكون عليه الكلام: كان الاسمُ أولا ثمَّ الفعل ثُمَّ الحرف، ألا ترى أنَّك تذكر الاسم فتستغني عن الفعل، تقول: هذا زيدٌ، وأخوك عمرٌو، ولا يستغني الفعلُ عن الاسم، ولا تستغني هذه الحروف التي للمعاني عن الاسم والفعل، ويسـتغنيان عنها، تقـول: يفعلُ زيدٌ، فيسـتغنيان عنها، ولا بدَّ لها من أحدهمـا» [ابن ولاد، ١٩٩٦م،: ٢٥٣]، ثـم نقـده معللاً بعلة أخرى بأنَّ علة التقديم ليس ما ذكر؛ لأنَّ الاسـم تسـتغني به الحروف مثل الفعل إنَّما الوجه في تقوية الفعل أنَّ الفعل يضارع الاسم ويقع في معناه [ابن ولاد، ١٩٩٦م،: ١٣٥].

وردَّ عليه ابن ولاد بأنَّ قوله ليس نقضاً لسيبويه ،ولو كان ناقضاً لكان يلزمه أنْ يحذف حرف النفي، ويُثْبِـتَ كلامه بأنْ يسـتغني الحرف عن الاسـم، والفعل ،وقد أتى في بواطـن رده بعلة جديدة بقوله :» فأمَّا قوله: زيدٌ في الدار، وأنا منك وإليك، إنَّ الحروف ها هنا قد اسـتغنت بالاسـم عن الفعل، فليس ذلك بمانع؛ لأنْ يكونَ بعضُ الحروف يحتاج إلى الفعل كما احتاج بعضها إلى الاسـم، فالفعلُ على الجملة، يسـتغني عن جملةِ الحروف، وليسـت الحروف على الجملة تسـتغني عن الفعل، ويضاف إلى هذا من

القـول: إنَّ الاسـم لا يكتفـي بالحرف وحده، لأنَّا لا نقول: زيدٌ من، ولا عمـرٌو إلى، فنخبر عنه بحرف مجرد من الإضافة إلى اسم آخر، فلمَّا لم يجز ذلك ولم يستغنِ به الاسم وحده مجردا كما يستغني بالفعل وحده، كانت هذه رتبةٌ للفعل على الاسـم بينة، وهو أن الاسم يكتفي بالفعل، ولا يكتفي بالحرف وحده» [ابن ولاد، ١٩٩٦م،: ١٣٥].

فإضافة ابن ولاد تكمن بأنَّ الحرف لا يستغني بالاسم وحده كما يستغني بالفعل وحده؛ لذا تقَدِّم الاسم على الفعل.

ولم يبين ابن ولاد بأنَّ نقد المبرد لسـيبويه سـببه الاختلاف في النسـخ وهذا التعليق ليس في كتاب سيبويه إنَّما هو من تعليق الأخفش، وذكر هارون أنَّ هذا النص في نسختين (أ)، و(ب) [سيبويه،١٩٨٨م: ٤/ ٢١٨] من نسـخ الكتاب، وقد يقول قائل: إذا كانت ليسـت من كتاب سيبويه ما الداعي من تناول هذه المسألة؟

والجـواب أنَّ محقـق الانتصار (زهير سـلطان) يرى أنَّ ابن ولاد كان يتوجـب عليه ألا يرُدَّ على المبـرِّد، ويكتفي بأن ينوه إلـى أنَّ هذا النص ليس من الكتاب وإنَّما هو من تعليقات الاخفش [ابن ولاد، ١٩٩٦م: ١٣٥]، وزهير سـلطان:١٩٩٤م، ٩٥]، والحقُّ أنَّ هذا النص ليس من الكتاب لا يُلزِم بأنْ لا يتناوله ابن ولاد لأمرين:

الأول: عدم تنبيه ابن ولاد إلى أنَّ نقد المبرد ناتجٌ عن اختلاف في النسـخ، قد يُعْزَى إلى أنَّ نسـخة ابن ولاد مثل نسخة المبرد، كالنسخة التي أشار إليها هارون (أ)، و(ب) بدلالة أنَّ ابن ولاد أدرج نص سيبويه في درج الكلام مثل المبرد.

الثانـي : لا يلـزم كون هذا النص ليس من الكتاب ابن ولاد بأنْ لا يرُدَّ عليه؛ لأنَّ هذه العلة هي علة سـيبويه في ترتيب الاسـماء بدلالة شـرح السيرافي، والرماني، وقد قال سـيبويه في الموطن نفسه: « والاسمُ أبداً له من القُّوة ما ليس لغيره، ألا ترى أنَّك لو جعلت (في)، و(لو)، ونحوها اسماً ثقَّلت، وإنما فعلـوا ذلك بعلامـة الإضمار حيث كانت لا تصَرَّف، ولا تذكر إلا فيما قبلها، فأشـبهت الواوَ ونحوَها، ولم يكونوا لِيُخِلُّوا بالمظهر وهو الأول القويُّ إذ كان قليلاً في سِوَى الاسم المظهَر» [سيبويه،١٩٨٨م : ٤/ ٢١٨] .

نخلص من هذا أنَّ نقد المبرد كان سـببه الاختلاف في النسـخ، ولكن لم يَنْحُ عمَّا أراد سيبويه وعلَّقَ عليه الأخفشُ على ما يُظَن، ولم يُنَبِّهْ ابن ولاد؛ لأنَّه عالمٌ أنَّ هذا مراد سيبويه، وقد يكون ما في نسخته يطابق ما في نسخة المبرد.

ونقد سيبويه؛ لأنَّه أجاز أن ينصب الفعل بعد (أو) على إضمار (أن) أو بالرفع على الإشراك، ومثَّل لها ب (الزَمْه أو يتَّقِيك بحقِّك، واضربْه أو يستقِيمَ) وبقول الشاعر [الأعجم،١٩٨٣م: ١٠١]:

وَكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَها أوْ تَسْتَقِيمَا

ثم قال بعقبها: « معناه إلا أنْ، وإنْ شِئْتَ رَفَعْتَ في الأمر على الابتداء؛ لأنَّه لا سبيل إلى الإشراك» [سيبويه،١٩٨٨م: ٣/٤٩].

ففهـم المبرد أنَّه يعني البيت بقوله: «لا سـبيل للإشـراك» وردَّ عليه بأنَّه جيـد بالغ في (إذا)؛ لأنَّها

ماضٍ في معنى الاستقبال، فاعتراض المبرد كان سببه انصراف ذهنه إلى البيت.

وردَّ عليه ابن ولاد بأنَّ كلامه جرى مجرى السهو؛ لأنَّ سيبويه خصها (في الأمر) ويعني به المثال، ولا يعني به البيت؛ لأنَّ البيت ليس فيه معنى الأمر. [ابن ولاد، ١٩٩٦م: ١٧٦].

وهذا بينٌ في كلام سيبويه حتى أنَّ السيرافي لم يشرح عبارته هاته لوضوحها [السيرافي، ٢٠٠٨م: ٢٤٣/٣]، ولكن الذي دفع المبرِّد إلى هذا الفهم سقوط (في الأمر) في نسخته؛ لذا انصرف ذهنه إلى البيت؛ لأنَّ العبارة جاءت بعقبها، ولم يشر ابن ولاد إلى ذلك بل اكتفى بالرد عليه.

واختلف مع سيبويه في حكم اسم الفاعل الموصول بـ (ال) بناءً على فهمه الذي تسبب فيه اختلاف النسخ إذ قال سيبويه: «وممّا لا يكون فيه إلا الرفعُ قوله: أَعبدُ الله أنت الضاربة؛ لأنّك إنَّما تريد معنَى(أنت الذى ضَرَبَه) وهذا لا يجرى مجرى (يَفْعَلُ)؛ ألا ترى أنَّه لا يجوز أن تقولَ: ما زيداً أنا الضاربُ ولا زيداً أنت الضاربُ (وإنّما تقولُ: الضاربُ زيداً على مثل قولك الحسنُ وجها)؛ ألا ترى أنّك لا تقول: (أنت المائةَ الواهبُ) كما تقول: (أنت زيداً ضاربٌ)، وتقول: هذا ضاربٌ كما ترى فيجيء على معنى (هذا يضْرِبُ) وهو يَعملُ في حال حديثك وتقول: هذا ضاربٌ, فيجيءُ على معنى هذا (سيَضْربُ), وإذا قلت: هذا الضاربُ فإنّما تعرَّفُه على معنى (الذى ضَرب) فلا يكون إلّا رفعًا- كما أنك لو قلت: (أزيدٌ أنت ضاربهُ) إذا لم تُرِدْ بضاربُه الفعلَ وصار معرفة (رفعت)، فكذلك هذا الذي لا يجيء إلّا على هذا المعنى فإنّما يكون بمنزلة الفعل نكرةً « [سيبويه،١٩٨٨م : ١٣٠/١].

ففهم المبرد أنَّ سيبويه لا يُعمل اسم الفاعل الموصول بـ(ال) مثل: (الضارب) و(الشاتم) إلا على معنى (الذي فَعَلَ) محتجاً بأنْ لا خلاف بين النحويين في أنَّها تعمل في الوجهين [ابن ولاد، ١٩٩٦م: ٧٧].

وهذا الذي نقله المبرد لم تتفق عليه نسخ الكتاب بل ما ورد هو في نسخة المبرد وابن السراج والرباحية، وبقية النسخ (الذي يَضْربُ) [الفارسي، والزمخشري، ٢٠٢١م،: ٢٦٢/١]، والذي فهمه المبرد خلافًا لكلام سيبويه، وإنْ كانت في نسخته (الذي ضَرَبَ)، إذ ردَّ عليه ابن ولاد ردا مختلفاً معه في تأويل مقصد سيبويه، فتأول نص سيبويه معتمداً في ذلك على معطيات اللغة إذ يرى أنَّ الفعل الماضي اكثر سعة من المضارع؛ لأنَّ المستقبل يتأول بالماضي، والماضي يرجع إلى الاستقبال، وهذا دلالة على أنَّ الأصل الماضي قال: «الأصل في الضارب ما قاله سيبويه ,وإنما يعرض له أن يأتي على معنى (يفعل) على حسب الأفعال التي يقع الكلامُ فيها...ومن الدلالة على أنَّ ما قاله سيبويه في الضارب أنَّه الأصل- أعني أنْ يكون الذي فَعَل- قولُك: هذا الذي يزورنا ويكرمنا، فيأتي في صلة الذي بالفعل المستقبل، وأنت تريد المضي، كأنك تريد هذا الذي زارنا وأكرمنا، ولا يجوز أن تأول بالماضي المستقبل فنقول: هذا الذي زارَنا، على معنى الذي يزورنا، فلَّما كان المستقبلُ هاهنا يُنوى به الماضي، والماضي لا يُنوى به المستقبل، وكان أكثر الكلام على ذلك، عُلِمَ أنَّه الأصل، وأنَّ غيره داخلٌ عليه لما يعرض فيه» [ابن ولاد، ١٩٩٦م،: ١٧٦].

أمَّا السيرافي ففهم من نص سيبويه أنه مثَّل بالماضي؛ لأنَّ الحال، والاستقبال يعمل في المجرد فكان أولى أنْ يعمل في الموصول بالألف واللام؛ لذا خصَّ سيبويه المضي الذي لا يعمل في المجرد، قال شارحا في باب صار الفاعِلُ فيه بمنزل (الّذى فَعَلَ) في المعنى، وما يَعْمَلُ فيه: قال:» فإن قال قائل: لم جعل سيبويه(الضارب) مفسرا بالذي ضرب، ولم يفسّره بالذي يضرِب؟ قيل له: من قبل أنَّ اسم الفاعل الذي في معنى الفعل الماضي لا ينصب الاسم الذي بعده مع غير الألف واللام، والذي في معنى المستقبل ينصب، فإذا ذكر نصب اسم الفاعل مع الألف واللام، في معنى الفعل الماضي، لم يقع شك في أنَّ المستقبل يعمل ذلك العمل؛ لأنَّ المستقبل أقوى عملًا من الماضي، ولو فسره بالمستقبل جاز أن يقول قائل: إنَّ الماضي لا يعمل ذلك العمل» [السيرافي، ٢٠٠٨م: ٣٨/٢].

وقال في باب ما يكون الاستفهام إلا رفعا شارحاً: « وتقول: (هذا ضارب)، كما ترى فيجيء على معنى (هو يضرب)، وهو يعمل في حال حديثك، وتقول: (هذا ضارب)، فيجيء على معنى (هذا سيضرب)، فإذا قلت: (هذا الضارب)، فإنَّما تعرفه على معنى (الذي ضرَبَ)»

يعني أنَّ(ضارب) إذا كان عاملا، فهو في معنى الفعل المحض إمَّا مستقبلا، وإمَّا حالا، وكذلك جاز أنْ تعمل في الاسم مقدما، ومؤخرا وإذا قلت: (الضارب)، فهو على معنى: (الذي ضَرَبَ)، أو (الذي يَضْرِب)، فلا يعمل فيما قبله» [السيرافي، ٢٠٠٨م: ٤٧٣/١] فزاد عليه و(الذي يَضْرِب).

ويظهر لي في فهم السيرافي أنَّه اعتمد على القياس بأنَّ المضارع عمل في المجرد، فلا شك في أنَّه يعمل مع الألف واللام، ولم تكن هناك اشارة أو قرينة من داخل النص تسنُدُ هذا التأويل كأنْ يكون على سبيل المثال في موطن يشير إلى الماضي، وموطن إلى الحاضر بل النسخ التي بين أيديهم بالفعل الماضي قال: «هذا بابٌ صار الفاعِلُ فيه بمنزلة (الّذى فَعَلَ) في المعنى، وما يَعْمَلُ فيه» [سيبويه،١٩٨٨م: ١/ ١٨١].

وهذه القرينة تسمى عند الأصوليين بقرينة التعليق بالتعليل، ومفادها أنها تنيط حكم النص بواسطة القياس بمحلٍّ أو بمحال غير المحل الأصل المذكور في النص؛ لذلك يتسع مدلول النص أو بعبارة الأصوليين تعودُ على النص بـ(التعميم) [أيمن صالح،٢٠١١م: ١٢٣-١٢٤].

وفي تعليق المبرد غرابة من وجهين:

الأول: تعليقه على هذا النص الذي لم يُرد به سيبويه بيان حكم اسم الفاعل مع (أل) إنَّما يتكلم عن الاستفهام الذي يجري مجرى الاشتغال، فالاسم يلزم الرفع في اسم الفاعل الموصول ب(أل)؛ لأنَّ الموصول لا يعمل ما بعده فيما قبله حتى أنَّ السيرافي لم يستطرد في بيان (الذي ضرب) عند سيبويه في هذا الموطن، وإنَّما فصَّلَ فيها مفلقناً في باب الفاعل.

الثاني: بعد أن ذكر قول سيبويه احتجَّ عليه بأنَّ النحاة أجازوا عمله على الوجهين (الذي فَعَلَ) و(الذي يفعل).

أنحتج بالنحاة على سيبويه أم بسيبويه على النحاة؟؟

وقد يقول قائل: إنَّما أراد في استشـهاده باتفاق النحاة تأييدا لفهمه، أو ما يرمي إليه، وليسـت حجةً على سيبويه؟

والجواب على ذلك: أنَّ اتفاق أغلب النحاة على جواز الوجهين بناءً على ما فهموا من كلام سيبويه، لا يَحْمِلَنَّـه علـى تخطئة سـيبويه، فكلُّ أنـاسٍ علِموا من هذه العين مشْـربَهم، فلا حجة للشـارب على المَشْرَب.

ويبـدو أنَّ رأيه وتغليطه لسـيبويه لـم يكن دقيقاً؛ لذا تجاهله السـيرافي؛ للأسـباب التي تقدمت من أنَّ تعقيبه كان في موطن تطرق فيه سـيبويه إلى اسـم الفاعل عرضاً، والموطن الثاني كان فيه سـعة لمحهـا السـيرافي وتناقلهـا النحاة من بعده، والآخر ما اسـتدل به العيوني بأنَّ طلحة ربط في حاشـيته الـكلام بالتعريـف لا بـ(ضَرَبَ) قال: «ثم قال فكذلك (هذا الـذي) أي (هذا الذي ضرب) إنَّما معناه أبدا التعريف لا يأتي (الذي فعل) إلا لهذا المعنى أو لمعنى التعريف...» [الفارسي، والزمخشري، ٢٠٢١م: ٢٦٤/١].

ومن ذلك نقده لسيبويه في باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل ناقلاً نصه : (ويكون على مُفْعَلٍ في الأسـماء نحو: مُصْحَفٍ، ومُخْدَع وموسـى، ولم يكثر هذا في كلامهم، ولا نعلمه صفةً) معلِّقـاً عليـه بأنَّ هذا في الكتاب غلط عليه، بل لا أشـك في ذلك إنْ شـاء الله؛ لأنَّ هـذا المثال من أكثر مـا جـاءت عليه الصفات لما تصرف مـن الفعل نحو: مُكرَم، ومُخْرَج، ومُعْطَـى، وكل ما كان مفعولاً من أفعل، وهذا النص ليس في الكتاب إنَّما سـقط سـطرًا من نسـخة المبرد، وقد نظر ابن ولاد في نسخ سيبويه، فوجد أنَّ الكلام مستقيمًا قال: «ويكون على مُفْعلٍ، نحو: مُصْحفٍ، ومُخْدَعٍ، وموسى، ولم يكثر هذا في كلامهم اسمًا، وهو في الوصف كثير « [سيبويه،١٩٨٨م : ٢/ ٢٧٢].

والذي دفع ابن ولاد للرجوع إلى نسـخ سـيبويه أنَّ المبرد ليس هو ممن يتعمد الكذب، ولكنْ انتقل نظره على قول سيبويه عَقِبَ هذا: «والصفة قولهم: مُكْرَمٌ، ومُدْخَلٌ، ومُعْطَىً، ويكون على مُفْعُلٍ نحو: مُنْخُلٍ، ومُسْعُطٍ، ومُدُقٍّ، ومُنْصُلٍ. ولا نعلمه صفة»[سيبويه،١٩٨٨م: ٤/ ٢٧٢].

وهذا يدلل على أخلاق العلماء، وحُسْـنِ ظنِّهِم ببعضهم، التي دفعت ابن ولاد؛ لتفتيش نسـخ الكتاب ليدافـع عن سـيبويه، ثم هذا لا يدفعـه لأَنْ يطعن في المبرد بل رجَّح أنْ يكون هناك سـقط؛ لأنَّ المبرد ليس ممن يتعمد الكذب.

الخاتمة

أفصحت الدراسة عن تساؤلات عدّة، وتوصيات لا بدّ من الأخذ بها، وهي الآتي:

١- إنَّ تحقيق الكتب يحتاج إلى علم وكثرة اطلاع في نسـخ الكتاب، ورواياته، واختلاف الشـراح فيه؛ لدقة الكتاب، فالفوارز، والأقواس قد تؤثر في فهم النص كما في (لبيك).

٢- يرى زهير سـلطان أنَّ ابن ولاد لا يتنبه إلى التغيير في نص سـيبويه المنقول في بعض النصوص؛ لذا يرد عليه، ولو تنبه لاكتفى، لكن المسائل التي عرضها توصلت الباحثة فيها إلى أنَّها نقل في المعنى، ولم يغير في مراده ومراد سيبويه.

٣- بعض النصوص التي يرد فيها المبرد على سيبويه بسبب السقط ويتنبه ابن ولاد إلى أنَّها جرت مجرى السهو لكن لا ينبه إلى أنَّها سقطت من نسخته.
٤- قد لا يتنبه ابن ولاد إلى الخلل في نسخة المبرد؛ لأنَّ ما ورد في النسخة يطابق كلام سيبويه في غير موطن.
٥- يرى العيوني أنَّ اعتماد الفارسي على نسخة ابن السراج قد يكون سببها خلو نسخة السراج من الزوائد والحواشي ولكن في البحث وجدنا أنَّ الزائد وقع في نسخة ابن السراج.
٦- قد يحكم المحدثون على المبرد بالتراجع عن رأيه بناءً على فهمهم.

المصادر والمراجع

١. ابن جني، أبي الفتح عثمان بن جني: الخصائص، عالم الكتب – بيروت، تحقيق: محمد علي النجار، ١٩٥٣م.
٢. ابن خروف، أبو الحسن بن محمد الحضرمي الاشبيلي المعروف بابن خروف، شرح كتاب سيبويه المسمى (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب)، منشورات كلية الدعوة الاسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الاسلامي.
٣. ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الإربلي(ت٦٨١هـ): وفيات الأعيان: المحقق: إحسان عباس، دار صادر– بيروت، ١٩٩٤م.
٤. الأعجم، ديوان زياد الأعجم، جمع وتحقيق الدكتور يوسف حسين بكار، دار المسيرة، ط١، ١٩٨٣م.
٥. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات كمال الدين(ت٥٧٧هـ): نزهة الألباء في طبقات الأدباء، المحقق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط٣، ١٩٨٥م.
٦. ابن ولاد، أبو العباس أحمد بن ولاد التميمي (٣٣٢ه)، الانتصار لسيبويه على المبرد، المحقق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م.
٧. الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي: معجم الأدباء (ت ٦٢٦هـ) المحقق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
٨. الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، شرح كتاب سيبويه، دراسة وتحقيق: شريف عبد الكريم النجار، تقديم: أ. د. عباد عبد الشبيتي, دار عمار للنشر ,دار السلام للطباعة والنشر.
٩. الزبيدي، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر(ت٣٧٩هـ): طبقات النحويين واللغويين، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، ١٩٧٧م.
١٠. سلطان، زهير عبد المحسن سلطان، المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية، جامعة قاريوس بنغازي، ط١ :١٩٩٤م.
١١. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر (ت ١٨٠هـ): الكتاب، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٢. السـيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨ هـ)، شرح كتاب سيبويه، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ٢٠٠٨ م.
١٣. السـيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت ٩١١هـ): بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية-لبنان/صيدا.
١٤. صالح، أيمن علي صالح، القرائن والنص راسة في المنهج الأصولي في فقه النص، المعهد العالي للفكر الإسلامي، ٢٠١١م.
١٥. الفارسـي، والزمخشري، حواشي كتاب سـيبويه، المحقق: سليمان العيوني، دار طيبة الخضراء، ٢٠٢١م.
١٦. القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف(ت٦٤٦هـ): إنباه الرواة على أنباه النحاة، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط١، ١٩٨٢م.
١٧. المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ) المقتضب: المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب– بيروت، ١٩٧٩م.

الرسائل والأطاريح:

١. الزيدي، مازن الرسـول سـلمان، نحو سيبويه في كتب النحاة دراسة تحقيق وتقويم، رسالة تقدم بها: الزيدي لنيل درجة الدكتوراه إلى مجلس كلية الآداب في الجامعة المسـتنصرية بإشـراف أ.م. د صالح هادي القريشي , ٢٠٠٦م.
٢. اليوسـف، عبد الله بن عثمان بن عبد الله اليوسـف، تعدد نسخ كتاب سـيبويه وأثره (دراسة تطبيقية على شرحي الكتاب للسيرافي والفارسي)، المملكة العربية السعودية، كلية اللغة العربية قسم اللغويات.